

وأهم هذه المؤشرات التي تعيننا هنا، هي ضائقة الدخل، ثم ضائقة الإزدحام، مع ما يرتبط بهما من ضائقة مستوى الخدمات في الوحدات السكنية.

١ - ضائقة الدخل: ذكرت سابقاً، أن ضائقة الدخل النسبية هي الحالة التي يكون دخل الأفراد في أي مجموعة أقل من الحد الأدنى الذي تعتبره أكثرية أبناء المجتمع معدلاً مقبولاً للحياة الكريمة. نظرة واحدة إلى القوى العاملة في المحيط العربي وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة تظهر بوضوح أن حوالي نصف عمالنا يعملون في الصناعة والبناء، وعلى أسفل درجات السلم من حيث المداخيل، وإذا أضفنا إلى هذا حجم العائلة العربية، الذي يزيد على ستة أُنْفار في المعدل، بالمقارنة مع متوسط العائلات غير العربية التي لا تزيد على ثلاثة أُنْفار، أدركنا لماذا ينخفض الدخل الفردي لدى العائلات العربية حتى لو تساوى الراتب لنوعية العمل نفسها.

ظاهرة حجم العائلة الكبير، ونوعية العمل الذي يقوم به رب الأسرة في مجالات العمل ذات المدخول المنخفض، تؤكد مصداقية القول أن معدل دخل الفرد العربي يقل في المتوسط عن أربعين بالمئة من معدل الدخل الفردي لدى العائلات غير العربية. وهذا يؤكد وجود ضائقة نسبية لدى الكثير من أبناء الضفة والقطاع؛ وتقديري أن هذا يشمل بدرجات متفاوتة حوالي ٧٠ بالمئة من سكان المناطق المحتلة. ضائقة الدخل التي نحن بصددنا، تعطي انعكاسات عن الأحوال السكنية، لأن المجتمعات محدودة الدخل تنفق معظم دخلها على الغذاء واللباس بعد تخصيص جزء يسير من هذا الدخل للمأوى. من هنا نجد أن طاقة هذه العائلات على التوفير لتحسين الأوضاع السكنية هي طاقة محدودة في حد ذاتها.

٢ - ضائقة الإزدحام: هذه هي إحدى نتائج ضائقة الدخل التي تضطر العائلة العربية للبقاء في وحدة سكنية لا توفر الحد الأدنى من متطلبات الإسكان. أن المعدل المتفق عليه عالمياً كحد فاصل هو معدل ثلاثة أُنْفار للغرفة الواحدة. وعلى هذا الأساس تعتبر العائلات التي تصل وتزيد عن هذا الخط الفاصل عائلات تعاني من الضائقة السكنية. ولكي أوضح الصورة بالنسبة للمناطق المحتلة، اخترت مقارنة لدرجة الإزدحام في كل من القدس العربية والضفة والقطاع وكذلك إسرائيل على ثلاث فترات زمنية ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، وذلك لكي يتعرف القارئ على حجم هذه المشكلة بعد مقارنة المعطيات لدينا مع المعطيات في إسرائيل، كما هو موضح في الجدول الأول.

نظرة إلى هذا الجدول تعطينا صورة بأن حوالي ٥٠ بالمئة من عائلات المناطق المحتلة تعيش في ضائقة سكنية بينما يعاني من المشكلة ٤ بالمئة فقط من العائلات اليهودية في إسرائيل. وملاحظة أخرى قد تجدها هنا، وهي السرعة التي يتم بها تقليص الضائقة لدى العائلات الإسرائيلية بالمقارنة مع التقدم البطيء في المناطق المحتلة. ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا ذكرنا أن التحسن الذي نلاحظه في درجة الإزدحام يعود إلى تأثير ازدياد الهجرة إلى الخارج وليس إلى تحسن حقيقي في الأحوال السكنية.

إن خطر الإزدحام الشديد في الغرف لا يقتصر على عدم توفر مكان للنوم أو الجلوس، بل تنجم المشكلة عن الظروف التي تنشأ بسبب حصر الأجيال المختلفة في أطار ضيق تجعل الصغار تحت المراقبة المستمرة من قبل كبار العائلة، هذه المراقبة